

تأثير السياسات الاقتصادية في تنمية المشاريع

السياحية في العراق

أ.م.د. علي صبيح لازم

الجامعة العراقية مركز البحوث والدراسات

**The impact of economic policies on project development
tourism in Iraq**

تعد السياسات الاقتصادية مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي في مضمونها ترمي الى التحكم الهادف في مسار النشاط السياحي ومن مزايا السياسات الاقتصادية الحد من البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل والحد من الفقر وزيادة القدرة الشرائية للخدمات السياحية في المشاريع السياحية ومن مزايا السياسات الاقتصادية خفض الضرائب على المستثمر الأجنبي وتقليل نسبة الضرائب على المستثمر (المحلي) وبما ان السياحة تحتل مكاناً بارزاً في العديد من استراتيجيات التنمية المستدامة للبلدان النامية لذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع يمكن ان يحقق التنمية المنشودة . وتؤكد المؤشرات الى ان العراق يمكن ان يصبح مركزاً سياحياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط بسبب مكانته التاريخية والحضارية والدينية ، وموقعه الجغرافي المتميز الا ان قطاع السياحة شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى يواجه العديد من التحديات التي تقف عائقاً في تطوره واخذ مكانه متميزة في التنمية الاقتصادية . و من النتائج التي توصل اليها الباحث هي: أهمية البحث في دراسة الآثار الاقتصادية التي من الممكن ان تعكسها التنمية السياحية في الاقتصاد الوطني والعمل على تشخيص آثارها السلبية ومعالجتها وتشخيص آثارها الإيجابية وتفعيل دورها في دعم الاقتصاد

الكلمات المفتاحية: السياسات ، الاقتصاد ، التنمية ، المشاريع السياحية

Abstract

Economic policies are a manifestation of the state's intervention in economic life. In their content, they aim at purposeful control of the course of tourism activity. One of the advantages of economic policies is to reduce unemployment through the available job opportunities, reduce poverty, and increase the purchasing power of tourism services in tourism projects. Among the advantages of economic policies Reducing taxes on foreign investors and reducing taxes on (domestic) investors Since tourism occupies a prominent place in many sustainable development strategies for developing countries, foreign direct investment in this sector can achieve the desired development. Indicators confirm that Iraq can become a leading tourism center in the Middle East due to its historical, civilizational and religious position, and its distinguished geographical location. However, the tourism sector, like other economic sectors, faces many challenges that It stands as an obstacle to its development and takes a distinguished place in economic development. Among the results reached by the researcher are: The importance of research in studying the economic effects that can be reflected by tourism development in the national economy and working to diagnose and treat its negative effects, diagnose its positive effects, and activate its role in supporting the economy

الفصل الأول / المنهجية والمفاهيم والمصطلحات:

المبحث الأول / الإطار المنهجي للدراسة

مشكلة البحث: تعد السياسة الاقتصادية من اكبر التحديات التي تواجه المشاريع السياحية عامة والعراق بصورة خاصة والحد من تأثيراتها السلبية ضرورة ملحة بل تمثل السبل المثلى للارتقاء بالمشاريع السياحية وعليه تبادرت لدينا بعض الإشكاليات وهي على النحو الاتي :

1. هناك قصور واضح في تحديد أي السياسات الاقتصادية التي لا تتلائم مع التنمية الاقتصادية في العراق
2. على الرغم من تنامي حجم المشاريع عالمياً وقلتها محلياً نلاحظ ازدياد محددات الرقابة الاقتصادية مما شكلت تلك المحددات عبئاً في تفسير مفاهيم الاقتصاد الجزئي وتركت تداعياتها سلباً على الاقتصاد العراقي عموماً.
3. يعاني قطاع السياحة من تأثير واضح من قبل السياسة المالية في العراق ناتجة من قلة الوعي بتفسير نتائجها الاقتصادية سواء على صعيد حركة السفر والسياحة داخلياً أو حركة الوافدين على انها رافد يصب في صالح الناتج القومي العراقي .

أهمية البحث :

1. تتبلور مفاهيم الدراسة لان تكون أداة لدى الجهات المسؤولة عن القطاعي السياحي في العراق متمثلة ب(وزارة التخطيط ووزارة السياحة والآثار) .

2. تحاول الدراسة ان تسلط الضوء على جملة من متغيرات السياسة الاقتصادية كونها تعمل على تطوير القطاع السياحي في العراق .

3. تسهم الدراسة في تكوين رؤية اقتصادية قابلة للتطبيق وبما يعزز من قدرة المشاريع السياحية في تنفيذ برامجها بما يتواءم مع سياسات اقتصادية بنائه

اهداف البحث :

١. التعرف على أدوات السياسة الاقتصادية في البلد.

٢. لفت اهتمام الجهات المعنية بأدوات السياسة الاقتصادية للوقوف امام التحديات التي تواجههم في تنمية المشاريع السياحية لكي يأخذوا دوهم في ممارسة الضغط على أصحاب القرار في العراق .

٣. المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات الاقتصادية لتكون قادرين على تجاوز ما يمكن تجاوزه من تلك السياسات التي تعكر جو العمل السياحي في البيئة الاقتصادية العراقية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تبني الحكومة الى سياسة اقتصادية مرنة وانتقائية لمشاريع السياحة في العراق تعمل على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية في البلد.

البحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات العلمية .

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية : تعد السياسة الاقتصادية مظهر من مظاهر تدل الدول في الحياة الاقتصادية وهي في مضمونها ترمي الى التحكم في مسار النشاط الاقتصادي الداخلي ، كما تسعى الى صيغة ذات اهداف منسجمة لإبراز موقفها من تباين العلاقات التي تربطها بالعالم الخارجي ، تعرف السياسة الاقتصادية على انها (مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه) (قدي: ٢٠٠٣ ، ٢٤)

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية : عبارة عن احد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية الى أخرى بهدف تحسينها مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي الى الصناعي او الانتقال من الاقتصاد التجاري الى الاقتصاد التجاري المعتمد على التكنولوجيا (Business dictionary:2017.223) وتعرف التنمية الاقتصادية بانها العملية الهادفة الى تعزيز نمو اقتصاد الدول وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها اكثر تقدماً وتطويراً مما يؤثر على المجتمع تأثيراً ايجابياً عن طريق تنفي مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة. كما وعرفت التنمية الاقتصادية بانها العملية الهادفة الى تعزيز نمو اقتصاد الدولة وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها اكثر تقدماً وتطويراً مما يؤثر على المجتمع ايجاباً عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة (Business dictionary:2017.223) وفي تعريف اخر عرفت التنمية الاقتصادية بانها سعي المجتمعات الى زيادة قدرتها الاقتصادية للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئتها وتحديداً في المناطق التي تعاني غياب التنوع في الثروات الاقتصادية المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامة((department retrieved:2017.145)

ثالثاً : مفهوم التنمية الاجتماعية : تعد التنمية الاجتماعية وسيلة ومنهجاً يقوم على أساس عملية مدروسة هادفة لرفع مستوى الحياة واحداث تغييرات في طرق التفكير والعمل والمعيشة للأفراد في المجتمعات ، اذ تقوم على مبدأ المشاركة الفاعلة والايجابية ، وقد عرف التنمية الاجتماعية بانها (مجموعة الإنجازات التكنولوجية والتنظيمية والحضارية للأفراد والتي من خلالها يتخذون ويلبسون ويسكنون ويعيدون تشكيل انفسهم ويفسرون العالم من حولهم ويحلون النزاعات داخل مجتمعاتهم ويبسطون نفوذهم على حساب المجتمعات الأخرى ويحمون انفسهم ضد محاولات الآخرين في السيطرة عليهم) (سمير : ٢٠٠٦ ، ١٢٢).

رابعاً: مفهوم التنمية السياحية: ان التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية المتعددة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية. لذلك تعد قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة كونها تهدف الى الاسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي تعد أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك ما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، لذا تعد التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية. (الشرقاوي : ٢٠٠٨ ، ٦١) ولقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية فيرى البعض (انها تحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية او الإنتاجية السياحية ، الا انها لا يمكن ان تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط او أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة وانما يجب ان تمتد لتشمل كل من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهما لإشباع رغبات السائحين ولوصول الى الأهداف المحددة الوطنية والقطاعية والاقليمية)(أحلام واخرون : ٢٠١٢ ، ٢٣٢) لقد عرف ستيفن ويليم التنمية السياحية على انها (توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح ، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل : إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة وتشمل التنمية. السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات

السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة). فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي كونه اسلوباً عالمياً يستهدف تحقيق اكبر معدل ممكن من نمو السياحة وباقل تكلفة ممكنة وفي اقرب وقت ومن هنا فالتخطيط السياحي يعد ضرورة من ضرورات السياحة الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحي الدولي (السعيد: ٢٠٠٩، ١٣٣) وتكاد تشترك اغلبية النشاطات الاقتصادية ومنها السياحة بحقيقة مفادها وهي عندما تختلف قوى الطلب السياحي الوافد عن قوى العرض أي عندما يحدث تفاوت بين الكمية المعروضة من المنتجات السياحية او ندرتها (كمثال على ذلك الاضرحة والعتبات المقدسة) سوف تزداد قوى الطلب السياحي حتى لو لم تتحقق مضامين السياحة شرط ذلك توفير الأدوات الاقتصادية وقد ينطبق هذا الحال على المجاميع السياحية الوافدة للعراق خلال السنوات السابقة والجدول التالي يوضح زيادة الاعداد الوافد للعراق .

اجمالي اعداد السواح الوافدين الى العراق للمدة (2010-2019) جدول (1)

ت	السنوات	اجمالي اعداد السواح الوافدين الى العراق
1	2010	1.562.160
2	2011	2.336.642
3	2012	1.215.525
4	2013	834.547
5	2014	1.418.218
6	2015	2.535.761
7	2016	3.572.919
8	2017	4.349.813
9	2018	2.775.065
10	2019	3.036.707

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية (2010-2019)

ويتضح من خلال الجدول قد حصل تحسن كبير في اعداد الزوار الوافدين الى العراق لأغراض السياحة الدينية خلال العقد الثاني مقارنة بالعقد الأول للقرن الواحد والعشرين وكما موضح في الجدول الي يشير الي التطور رغم التذبذب الحاصل في بعض السنوات وخاصة خلال العام ٢٠١٣ والذي بلغ فيها اجمالي الوافدين ٨٣٤.٥٤٧ وافد، في حين يلاحظ التحسن الكبير في السنوات من عام ٢٠١٥ والي بلغ فيها اجمالي الوافدين ٢.٥٣٥.٧٦١ ، فضلاً عن كون العام ٢٠١٧ يعد الأعلى بعد ان ارتفع الإجمالي الى ٤.٣٤٩.٨١٣

الفصل الثاني أدوات السياسة الاقتصادية

المبحث الأول /السياسة النقدية (البنك المركزي)

أولاً: المفهوم: تعد السياسات النقدية احدى اهم أدوات السياسة الاقتصادية واحدى اهم أنواعها والتي تتخذ من النقدية موضوعاً لتدخلها، اخذه بعين الاعتبار النقدي بالنشاط الاقتصادي من جهة ، وكما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسته من جهة أخرى . ولقد تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية حيث عرفت على انها) السياسة الاقتصادية النقدية عرفها kent بانها مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل) (حداد واخرون: ١٨٥، ٢٠٠٥). كما عرفت السياسة النقدية بانها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان والسيولة العامة للاقتصاد من اجل تحقيق اهداف معينة (عباس: ٢٠٠٧، ٨٦) . ومن خلال التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسات النقدية وهي انها عبارة عن الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية بناءً على الأهداف الاقتصادية المسطرة خلال فترة زمنية معينة. وتهتم السياسة النقدية لتوفير السيولة اللازمة لسير الاقتصادية ونموه مع المحافظة على استقرار النقد والعملية كونها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود .

ثانياً: وسائل السياسة النقدية: تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة بواسطة السياسة النقدية التي تتبعها، ويعد التأثير على حجم الوسائل الخاصة بالدفع في المجتمع تعتبر من اهم جوانب السياسة الاقتصادية النقدية، وذلك من خلال امتصاص النقود الزائدة او توفير

ارصدة تغذية جديدة للتعامل، ويعتمد البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية على مجموعة من الأساليب التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون حيث تتمثل هذه الوسائل كمية وأخرى نوعية .

١. وسائل كمية للسياسة النقدية: الوسائل الكمية هي الأدوات التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفة (معدل الفائدة) وتمثل في أ. سياسة سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قدر اليها (أبو الفتوح: ١٩٩٨ ، ١٢٤). بنسبة الاحتياطي القانوني: يمثل الاحتياطي القانوني او الالزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فائدة (سعدالدين واخرون، ٢٠٠٦، ٢٩١) .
ج. سياسة السوق المفتوح: تعني سياسة السوق المفتوح دخول البنك المركزي للسوق النقدي من اجل تخفيض او زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع او شراء الأدوات المالية من اسهم او سندات، وتعد هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة (بن علي: ٢٠٠٦، ١٢٥).

٢. الوسائل (النوعية) الكيفية للسياسة النقدية: يقصد بها تلك الأساليب التي تستخدمها البنوك المركزية، بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الائتمان المصرفي.

ومن اهم الوسائل النوعية:

أ. سياسة تأطير القرض: تتضمن مراقبة وضبط المصدر الأساسي للكتلة النقدية، حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لنمو القروض، يتغير هذا السقف تبعاً لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها واي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم احتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي وهذا ما يؤدي الى انخفاض أرباحها (Ghalayni: 2006. 96).

ب. تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من اهم الوسائل النوعية للسياسة والرقابة على القروض الاستهلاكية (بن علي: ٢٠٠٦، ١٢٥).

ج. الاقتناع الادبي: يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلال الاقتناع الادبي لكي تتعرف بالاتجاه الذي يرغبه (الموسوي واخرون: ١٩٩٣، ٣٩).

د. سياسة سعر الفائدة: قد يلجأ البنك المركزي الى تقييد البنوك التجارية والزامها بالتعاون بسعر الفائدة معينة على الودائع تحت الطلب وسعر فائدة على الودائع لأجل المجالات الإنتاجية وسعر فائدة اخر للقروض العادية (رشيد: ٢٠١٠، ٢١٠).

ثالثاً : سياسات سعر الصرف : ان الدولة تتحكم في نشاط معين للحد منه او تشجيعه فتستخدم سياسة سعر الصرف بحيث يمكنها ان تقوم بتخفيض قيمة العملة للحد من تسرب العملة للخارج وقد تلجأ الى هذه الطريقة اذا ارادة ان تشجع الاستثمار بالأموال في مشاريع داخلية والمحافظة على كمية النقود داخل الحدود، وهناك تعاريف لسعر الصرف منها ما يلي سعر الصرف يعرف بانه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني او هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحده او عدد معين من وحدات النقد الأجنبي (شمعون : ١٩٩٤، ١٣٩). ويعرف سعر الصرف بانه الأداة ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثير ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الامر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات (قدي: ٢٠٠٤، ١٠٣) وهناك تعريف اخر لسعر الصرف بانه أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطة من خلال سعر الصرف (طرش: ٢٠٠٥، ٩٦).

1. أنواع سعر الصرف

■ **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر. يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض ويتم تقدير سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سعر السوق (سوق الصرف) في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعاً لتغير العرض والطلب، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى. وينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الموازي المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد (قدي: ٢٠٠٤، ١٠٣)

▪ **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتأكيد يقيس القدرة على المنافسة وهذا يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فان سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل السعر الحقيقي للدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في

أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولار (قدي: ٢٠١٤، ٢٦)

▪ **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف العملة بالنسبة لعدد العملات الأخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية وهو يدر على مدى تحسن او تطور عملة بلد بالنسبة الى مجموعة من العملات الأخرى .

▪ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع ان سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لان عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن اجل ان يكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد من ان يضع هذا المعدل الاسمي الى التصحيح بإزالة اثر التغيرات الحاصلة بالأسعار النسبية (سمير: ٢٠٠٦ . ٢٢) .

المبحث الثاني: السياسة المالية (وزارة المالية)

تتضمن السياسة المالية اتخاذ الإجراءات من خلال إدارة المال وتفعيل الاثار الإيجابية لإنفاقها حيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي ، وفيما يلي يمكن ايراد بعض التعاريف الخاصة بالسياسة المالية من الناحية الأمنية تعرف السياسة المالية : بانها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة ، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول الى اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة (علي : ١٩٩٧، ٢١٩) . وتعرف السياسة المالية أيضا بانها تحريك الموازنة من نفقات وايرادات للتأثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف العامة (يوسف: ١٩٩٣، ٢٩٣) .

أولاً: أدوات السياسة المالية: الضرائب: تنقسم الضرائب الى قسمين،

- **القسم الأولي:** الضرائب المباشرة / وهي الضرائب التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل وراس المال) فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة راس المال بمناسبة وجود راس المال .

- **القسم الثاني:** الضرائب غير المباشرة: وتفرض على المال عند إضافة كضريبة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الناتج، وتعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة من اهم الأدوات المالية وذلك لأنها :

١. توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات

٢. يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية حيث يمكن مثلاً اعفاء القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها .

٣. تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحقيق الضرائب غير المباشرة. (سعيد: ١٩٩٠، ١٧٨)

بالقروض العامة: كانت القروض العامة تعد وسيلة مالية استثمارية ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لان اكثر ميزانيات دول العالم في حالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض والدول لا تلجأ الى القروض العامة الا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة الى أخرى، ومن اقتصاد الى اخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناتج عن الزيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، او لتمويل مشاريع في البلدان التي تعجز الإيرادات الداخلية على تغطية نفقاتها، (خالد: ٢٠٠٠، ٢٨٨) .

الانفاق العام: يعد الانفاق العام من اهم الوسائل السياسية المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة الى مواجهة الفجوة التضخمية والانكماشية تستخدم سياسة الانفاق العام، اما لزيادة حجم الطلب الكلي او لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها فهي بذلك تستخدم الانفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة او النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني. (عبدالهادي: ١٩٨٢، ١٢١-١٢٣) .

د. **عجز الموازنة:** وهي سياس مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الانفاق العام حيث تعتمد الدولة الى اصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية ورائها السياسات المالية لزيادة حجم الانفاق العام وتنشيط الطلب الكلي ، وان الدول المتقدمة لأتعتمد الى هذه السياسة لحالات الانكماش ، كما ان نجاح مثل هذا السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية ، ففي حالة البلد المتقدم اقتصادياً والذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فان هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي الى

تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الجهاز الإنتاجي ولكن يجب التنويه الى ان بعض الاقتصاديين قاموا بأدراج أدوات السياسة المالية من خلال دراسة نظرية الانفاق العام ونظرية الإيراد العام وموازنة الدولة ، وبالتالي يدرجون أدوات السياسة المالية ضمن تقسيمات النفقات العامة والإيرادات العامة ،

هـ. فاعلية السلطة المالية: القيود التي تحد من فاعلية السلطة المالية

١. قبول الرئيس: أي ان يكون صاحب السلطة مقبولاً ممن يراسهم وجدير بالاحترام والتقدير ، وعدم قبول السلطة لا يعني الغائها بل التقليل من فاعليتها.

٢. السلطة الأعلى: حيث ان السلطة كاملة فهي دائماً تخضع لقيود تفرض من السلطة الأعلى فأعمال المديرين تخضع للمراجعة من قبل مجلس ادارتها انطلاقاً من سلطتهم العالية عليه ، والمجلس بدوره يخضع للسلطة القانونية لمالكي الشركة.

٣. تدخل السلطة: هو تدخل ما بين سلطتين ناتج عن خلاف فيه بينهما ويكون احدهما سلطة اقوى من الأخرى

٤. مقدره المرؤوسين: وهي مقدره المرؤوس الذهنية والفسولوجية، أي ان تكون الأوامر ضمن إمكانيات المرؤوسين التي يمتلكونها لكي تكون السلطة مقبولة من قبل المرؤوسين. (عربيات : ٢٠٠٨ ، ١٤٢) والتمويل الذاتي طويل الاجل: يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات المصغرة لمرحلة الانطلاق، حيث يعتمد أصحاب المؤسسات المصغرة على جزء كبير من الاحتياجات التمويلية في البداية على مواردها الذاتية. ويعرف التمويل الذاتي انه اعتماد المؤسسات على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة بالاحتياجات والارباح المحتجزة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا الاهتلاكات (شريحة

1999 ، ص ١٨٦-١٩٢). ويعرف على انه تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسات او من مصادر عرضية دوت اللجوء الى

مصادر خارجية للتمويل (الشحات : ٢٠٠١ ، ٢٢١)

المبحث الثالث / إجراءات السياسات الاقتصادية:

أولاً: الغاء بعض الاحتكارات للقطاع العام: ويكون مفهوم الاحتكار في الاقتصاد هي الحالة التي يكون فيها عبار عن شركه واحده فقط تؤمن منتج او خدمه الى جميع المستهلكين. بمعنى اخر هذه الشركة تكون مسيطرة على كامل السوق ولهذا تسمى الشركة فيها بالمحتكرة. اذن السوق يسمى محتكر. الشركة محتكره الى حاله احتكار، في هذه الحالة تستطيع الشركة ان تفرض الأسعار كيفما تشاء لان لا يوجد شركات أخرى لمنافستها في السوق . (drey: 2000.426)

ثانياً: خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية حيث يعرف مفهوم الخصخصة من المفاهيم التي شاعت في الادبيات الاقتصادية ومن أكثر المصطلحات التي دارت حولها النقاشات بسبب اختلاف وجهات النظر الاقتصاديين والمعنيين والزواية التي ينظرون منها الخصخصة وأصبحت الخصخصة ظاهرة في غاية الأهمية للدول النامية على حد سواء (جعفر: ١٩٩٨، ٦٤). يمكن تعريف الخصخصة وهي نقل ملكية المنشأة العامة واداراتها من القطاع الاعمال الى قطاع الخاص (عيفي: ٢٠٠١، ٤١٣).

ثالثاً: تحرير أسعار الصرف وإلغاء الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي الائتمان المصرفي هو عملية مبادلة شيء ذو قيمة او كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع مستقبلاً وينظر اليه من ناحيتين

الأولى: من الناحية المستقبلية التي يمنحها البائع للمشتري لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها وفيها يزيد السعر ولان الثمن مؤجل وهذا ما يسمى بالائتمان التجاري

الثاني: وهي العملية التي بموجبها يقرض شخص مبلغاً متآملاً اعدته مستقبلاً مضافاً اليه القادة المترتبة عليه وهذا ما يعرف بالائتمان المصرفي وهنا تعرف وظيفة الائتمان في المصرف بانها تزويد الافراد والمؤسسات بالمجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمعارف دفعة واحد او على أقساط في تواريخ محددة (شحاته : ١٩٩٩ ، ١٠٤)

الفصل الثالث السياسات الاقتصادية والاستجابات والنوصيات

المبحث الاول: تأثير السياسات الاقتصادية بالمشاريع السياحية والخدمات العامة

أولاً: تأثير السياسات الاقتصادية في التنمية السياحية

١. تسهيلات السياسة الاقتصادية في وسائل الإقامة مثل القرى والفنادق السياحية والشقق.

٢. تخفيف الضرائب والرسوم للتسهيلات السياحية مثل المطاعم وشركات السياحة.

٣. اعتماد التخطيط المالي المتوازن للوصول الى تنمية سياحية متوازنة.

٤. النهوض في مستوى التنمية وارتفاع الدخل السياحي.

٥. تدعيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة.

٦. وضع اطار يساعد على للارتفاع بمستوى المعيشة للأفراد في المجتمع من خلال الفوائد الاقتصادية للسياحة

٧. فتح باب الاستثمار الأجنبي الوافد من خلال تنمية وتطوير البنى الأساسية لكي يدخل الاستثمار السياحي في مجال المنافسة بتطوير المنشأة السياحية.

٨. استخدام أدوات الدين العام من خلال التركيز على برامج التنمية السياحية.

٩. تطبيق برامج التنمية التي تشتمل على الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتي تساعد على تحقيق الأهداف التي تسعى اليها الحكومة .

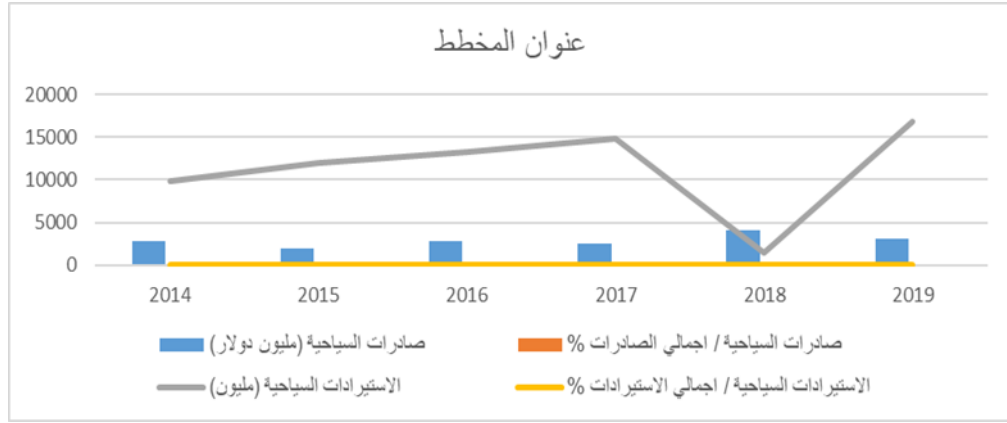
١٠. تحقيق الموائمة بين أدوات السياسة الاقتصادية والقطاع السياحي وبقية القطاعات الأخرى. (الانصاري: ٢٠١٣ ، ٥٦) . وقد ادركت الحكومات المتعاقبة على أهمية توفير حزم من الإصلاحات البنوية في جسم القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي من خلال تخفيف الضرائب وفتح باب الاستثمار السياحي والفندقي مع إعطاء أولوية للاستثمار المحلي من اجل خلق تنمية سياحية تأخذ بالحسبان معالجة المشاكل الاقتصادية اذ ان الدور الذي يلعبه القطاع السياحي بانه يستخدم كثافة في الايدي العاملة بالإضافة الى خلق الترابط النسبي مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. قيمة الصادرات والاستيرادات السياحية الى اجمالي قيمة الصادرات والاستيرادات في العراق جدول (2)

الاستيرادات السياحية / اجمالي الاستيرادات %	الاستيرادات السياحية (مليون)	صادرات السياحة / اجمالي الصادرات %	صادرات السياحة (مليون دولار)	السنوات
20.9	9879.4	5.2	2835.3	2014
23.3	12033.7	2.4	2016.4	2015
20.95	13292.9	2.9	2834.1	2016
22.8	14856.2	6.5	86.432	2017
21.5	1479.3	8.8	89.583	2018
21.2	16763	8.9	89.785	2019

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية (2014-2019)

يتضح من خلال الجدول (2) ونتيجة ازدياد عدد المشاريع السياحية خلال ٦ سنوات نجد ان تطور في حجم الصادرات السياحية للسياح الوافدين العراق مما انعكس على زيادة الدخل السياحي خلال تلك الفترة حيث نلاحظ في سنة 2014 كانت اجمالي الصادرات هي (2835.3) مليون دولار وبنسبة قدرت (5.2) وهي نتيجة طبيعية تؤثر الى ضعف النشاط السياحي المرتبط بالأساس بالظروف السياسية للبلد وبنفس الوقت نلاحظ ارتفاع حجم استيرادات العراق (السفر والسياحة خارج العراق) اعلى من سنة (2019) وهذا يشير الى هذا السنة في بدايتها الى تحسن نسبي في قطاع السياحة حيث بلغ حجم الاستيراد السياحي (9879.4) وبنسبة (20.9) بينما نلاحظ تراجع في حجم السفر والسياحة خارج العراق حتى سنة (2019) تقدر بـ (16763) وبنسبة (21.2) ان هذا التحسن النسبي قد ارتبط بتوجهات السياسة المالية من خلال رفع بعض الرسوم والضرائب على المشاريع السياحية بالعراق وهذا التوجه قد ارتبط بالتحسن الأمني في تلك الفترة . وللتوضيح استخدمنا المخطط البياني للظاهرة السياحية. وكما موضح ادناه في الشكل (1)

شكل (١) يوضح تطور صادرات السياحة للفترة (2014-2019) استناداً الى .زيادة حجم المشاريع السياحية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

ثانياً: تفعيل أدوات السياسة النقدية في زيادة الدخل القومي وانعكاسها في التنمية السياحية

يعرف الدخل القومي بأنه المجموع الخاص في قيم دخول السكان في المجتمع اثناء مدة محددة وغالباً ما تكون عام واحد ويشكله الدخل قيمة معنوية او نقدية يستطيع كل فرد صرفها او ادخارها ويعرف الدخل القومي ايضاً بأنه الدخل الذي يتضمن كافة العوائد المالية المحصلة من المنشأة العامة والخاصة والافراد والمؤسسات الحكومية ، بسبب مساهمتهم في مجموعة من النشاطات الإنتاجية داخل مجتمعهم (رجيب : ٢٠٠١ ، ١١٦). ومما لاشك فيه ان ارتفاع مستوى الدخل القومي لأفراد المجتمع سيعمل على زيادة الرغبة بالسفر والانتقال وممارسة الفعاليات السياحية المختلفة مما تسهم في تحسين مستوى على مقتضيات التنمية الاقتصادية من خلال المشروعات

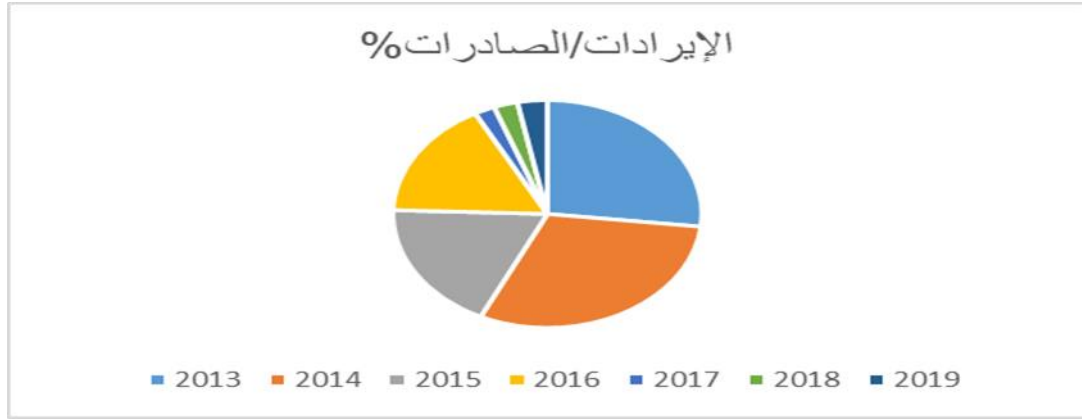
السياحية مساهمة إيرادات السياحة في الدخل القومي والصادرات والنتائج المحلي الاجمالي للسنوات (2013-2019) جدول (3)

السنوات	الإيرادات/الصادرات %	الإيرادات/الدخل %	الإيرادات/النتائج المحلي الاجمالي
2013	0.35	0.032	0.21
2014	0.28	0.123	0.08
2015	0.24	0.11	0.09
2016	1.88	0.94	0.83
2017	2.07	1.040	0.91
2018	3.41	1.49	1.34
2019	3.01	1.495	1.37

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية من (2013-2019)

يتضح من خلال جدول (3) تزايد حجم الإيرادات السياحية منذ سنة (2013) حتى سنة (2019) ان زيادة إيرادات السياحة في الدخل القومي اعتمدت على الإصلاحات البسيطة التي أجريت حيث تم منح قروض وبفوائده مخفضة لدعم المشاريع السياحية ف العراق بالإضافة الى تسهيلات لعدد من المنشأة والمرافق السياحية حيث خفضت الضرائب وازدياد منح اجازات الشركات السياحية وكذلك توصيات رابطة الفنادق بالعراق حيث أسهمت في زيادة البنى التحتية السياحية مما فسح المجال امام المستثمرين المحليين للاستثمار المحلي اذ يبين الجدول (٣) في سنة 2013 ان حجم الإيرادات السياحية قدر بـ (0.3) بينما يصل في سنة (2019) حجم الإيرادات الى (3.01) ، وللتوضيح تم اعتماد المخطط لتسهيل فهم التغيرات المالية للنشاط السياحي .

شكل (2) يوضح تطور إيرادات السياحة للفترة من (2013-2019) استناداً للقروض طويلة الامد



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ثالثاً : تفعيل أدوات السياسات المالية في ميزان المدفوعات ودورها في تنمية المشاريع السياحية

يعرف ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين وعالم خارجي وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذه البلد ونظرائهم في الخارج خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة. وهناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات منها ميزان المدفوعات عرف بانه سجل الذي يكون أساسي ومنظم وموجز والذي تدون به جميع المعاملات الاقتصادية الذي تتم بين الحكومات وبين المواطنين والمؤسسات المحلية لبدأ ما مع مثيلتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحد ويعرف ميزان المدفوعات بانه عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحد. ان لبيان ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأموال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية في المدة ذاتها مسالة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك لأسباب.

١. ان هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية ودرجة التكيف مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والاستيرادات .

٢. يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية والخارجية لبلد بسبب هيكله اقتصاداتها (الحاج: ١٩٩٨ . ١٨٢)

رابعاً: الحزم الإصلاحية بما يخص الاستثمار في البنى التحتية ودورها في تنمية المشاريع السياحية

تعرف البنى التحتية بانها تشمل جميع اشكال البناء على السطح وتحت وسطوح الأرض والتي يتم توفير بناء على طلب الأماكن المأهولة بالسكان والطلب الذي يتم توفيره بنائاً على طلب السائح من جهة ثانية وكذلك كثرة النشاطات السياحية والإنسانية ومن جهة ثالثة وايضاً الاتصال المكثف مع العالم الخارجي من جهة رابعة، اما اليوم نتكلم عن شيء ابعد من ذلك وهي التكنولوجيا وما يندرج عنها تحت باب ما يسمى بالعمولة. وتوفير خدمات البنى التحتية في مثل هذه التكنولوجيا وتقنياتها وأجهزتها ومن الأمثلة على البنى التحتية الكلاسيكية المتعارف عليها هي المطارات والطرق والموانئ وتصريف المياه والمجاري وخدمات الكهرباء والطاقة والنقل. اما ما يتعلق بالبنى الفوقية فتشمل بناء الفنادق وملحقاتها بجميع تصنيفاتها المختلفة. وكذلك تشمل على بناء محطات الإقلاع ووصول المسافرين، وبجميع احتياجاتها ان كانت برية او بحرية اوجوية او سكك حديد وكذلك تشمل البنى الفوقية على المطاعم بمختلف أنواعها وتتضمن جميع المطابخ العالمية والمحلية حيث تعمل على طرق التنوع في المطاعم الذي يقدم في هذه المطاعم ويعود سبب هذا التنوع الى تنوع جنسيات السياح الوافدين الى هذه المطاعم وبالتالي سوف يقوم السائح بتناول الطعام المناسب له وكذلك تشمل البنى الفوقية على إقامة تسهيلات متنوعة مثل التسويق والضيافة (التسليية) للسياح (صبيحي: ٢٠١٢ ، ٣٤٠) .

خامساً: دعم السياسات الاقتصادية الرامية لى تخفيف تضخم المستوى العام للأسعار في السياحة

ان اغلب المفاهيم للموضوعات كانت ومازالت محل جدل ونقاش بين الكتاب بسبب اختلاف نزاعاتهم وتباين أفكارهم، التضخم واحد من المفاهيم التي لا يجد المرء تعريفاً جامعاً له في الادب الاقتصادي، اذ تعددت وجهات النظر حول ماهي او تعريف التضخم وطرحته العديد من الاتجاهات لتفسير التضخم، لكن التعريف الأكثر شيوعاً الذي تتبناه معظم الاقتصاديين في الوقت الحاضر، هو ان التضخم يعرف بانه

(نسبة الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار) ويقاس بالرقم القياسي للأسعار. وفي أي نشاط اقتصادي يتحقق التضخم النقدي عندما يختلف العرض عن الطلب. وهذا ما يحدث في المجال السياحي أيضا إذ يختلف العرض عن الطلب السياحي، للطبيعة الموسمية التي يتميز بها قطاع السياحة (شكر: ٢٠٠٢، ٧٤-٧٥) وبالتالي فإن ارتفاع أسعار المنتج السياحي وأسعار الخدمات الأخرى يحدث نتيجة لبعض الأسباب منها:

١. الاسراف في الطلب. إذ يقوم السائح بزيادة الانفاق على شراء السلع والخدمات السياحية في المكان السياحي بنسبة أكبر من مكان اقامته.
٢. محدودية العرض السياحي اما الطلب السياحي وبخاصة في مواسم الذروة السياحية إذ لا يستطيع العرض السياحي ان يجاري الطلب السياحي المتزايد..

٣. الطبيعة الموسمية للطلب السياحي: إذ يزداد الطلب السياحي في موسم الذروة السياحي وينخفض في المواسم الأخرى من السنة، للطبيعة الموسمية للنشاط السياحي وهذا يعني تكرر أفواج. من السياح في المناطق السياحية. (nafziger:2006 . 478)

سادساً: تحقيق الاستفادة القصوى في المشاريع السياحية من اجل الوصول الى القيمة المضافة

ان القيمة المضافة تعد طريقة جديدة تجمع ما بين القيمة المضافة وميزان السائح فمن خلال القيمة المضافة نتوصل الى الدخل الفندقي ومن خلال ميزانية السائح نتوصل الى معادلة لحساب الدخل السياحي وتعرف القيمة المضافة على انها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال مدة محددة من الزمن عادة سنة. وتحسب القيمة المضافة وفق المعادلة الآتية القيمة المضافة: قيمة الإنتاج المتحقق - قيمة مستلزمات الإنتاج

ويرى لباحث ان افضل طريقة لاحتساب قيمة الدخل السياحي هي طريقة القيمة المضافة لكونها تجمع بين الدخل الفندقي وميزانية السائح ، على ان تعدل سنوياً نسبة الانفاق على الايواء في ميزانية السائح وبالنتيجة تشكل السياحة قطاعاً مهماً من قطاعات الاقتصاد الوطني لكون يسهم في تكوين الناتج القومي ، فالدخل السياحي يخدم الاقتصاد القومي من خلال زيادة التدفق النقدي الخارجي للبلد السياحي مما يؤدي الى تنشيط جميع القطاعات التي الصلة بالنشاط السياحي وبالتالي زيادة دخول تلك القطاعات إذ ان قدون السياحة الى منطقة الجذب السياحي يفي زيادة الطلب بقدر ما يعني احتياج هؤلاء السياح الى الإقامة والطعام والشراب وبقية المشتريات الأخرى (العزاوي: ٢٠٠٧، ٦٦) .

سابعاً: التوسع الافقي بالاستثمار من اجل استدامة المضاعف السياحي

المضاعف السياحي يعرف على انه النسبة بين التغيير بالدخل القومي الناتج عن التغيير في الانفاق او الاستثمار السياحي ويعبر كالاتي التغيير في الدخل القومي الناتج عن الانفاق السياحي عن الانفاق المتولد + التغيير في الدخل القومي الناتج عن الانفاق السياحي الاولي /التغيير في الدخل الناتج عن الانفاق السياحي الاولي = المضاعف السياحي (طارق واخرون: ٢٠٠٨ ، ٢٦٠) . وبما ان القطاع السياحي يتميز بكثافة الارتباط مع القطاعات الاقتصادية المحفزة له لذا فان أي انفاق سياحي سوف لن يتوقف عن حدود هذا القطاع وانما تمتد تأثيراته الى بقية القطاعات الاقتصادية التي تشترك في تجهيز المنتج السياحي وعليه يمكن تعريف المضاعف السياحي (ان عدد المرات التي ينتقل فيها الدخل السياحي من جهة الى أخرى قبل ان يختفي اثر) (جاسم: ٢٠٠٥ ، ٤٤) . وتعتمد قيمة المضاعف السياحي على من تسرب الدخل خارج دورة الانفاق السياحي في الاقتصاد، إذ ان قيمة المضاعف السياحي تعتمد او تتناسب عكسياً مع مقدار او حجم الترسبات التي تحدث (كالادخار والضرائب وغيرها من الترسبات) .

المبحث الثاني: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات لقد تضمن البحث دراسة نظرية توصل من خلالها الباحث الى بعض النتائج وكالاتي:

١. على الرغم من تعدد الموارد الطبيعية والدينية والاثارية الا ان المشاريع السياحية لا تتناسب وحجم الموارد السياحية في العراق .
٢. ان السياسات الاقتصادية المتبعة مع قطاع السياحة لا تلبى متطلبات التنمية الحقيقية إذ تبين هناك تفاوت واضح بين حجم الطلب الوافدة للعراق وقلة منشآت الايواء .
٣. ان بيئة التشريعات السياحية الحالية لا تسمح لأي مستثمر محلي كان ام أجنبي الدخول في استثمار طويلة الاجل إذ غالباً ما تتعارض مع السياسات المالية من قبل الحكومة .
٤. ان أدوات الدين العام للسلطة المالية والنقدية غالباً ما تعترض نشاطات القطاع السياحي وطبيعة الترابط القطاعي مع بقية النشاطات.

٥. على الرغم من ان طبيعة الاستثمار الخاص يتجه نحو المشاريع ذات الاجل الطويل الا ان عمل المصارف الحكومية يضع شروطاً صعبة امام المستثمر مما يقلل من فرص الاستثمار .
٦. ان قوانين هيئة الاستثمار العراقية تسمح بخصخصة المشاريع السياحية الخاسرة الا هناك الكثير منها مازال تحت تصرف الدولة .
٧. ان المشاريع السياحية الخاضعة للقطاع المختلط تعاني الإهمال اذ مازالت الدولة تضع يدها على تلك المشاريع مما يسبب تكدؤ في التعامل مع المؤسسات المالية في الدولة .
٨. ان سوق الأسهم والسندات للمشاريع السياحية في سوق العراق للأوراق المالية مازال متلكئ وذلك بسبب احتكار القطاع العام على مجمل نشاطات السياحي .
٩. هناك نسبة كبيرة من المشاريع السياحية والفندقية والترفيهية لم تحقق مضامين عملها والسبب يعود ان اغلبها يخضع لعمليات غسيل الأموال.

ثانياً: التوصيات

- لقد توصل الباحث من خلال الدراسة الى مجموعة من التوصيات الموضحة بالآتي
١. وضع استراتيجية عمل للنهوض بالواقع السياحي والخدمي من اجل تحقيق مضامين التنمية السياحية
 ٢. ضرورة تهيئة كافة مستلزمات القطاع السياحي والمتمثل بتسهيل القروض الميسرة من اجل التوسع في المشاريع السياحية .
 ٣. توفير بيئة من التشريعات التي تساعد على استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب وما يتعلق بمنح القروض طويلة الاجل.
 ٤. توفير جملة من التسهيلات المالية والاستثمارية لقطاع السياحة وخصوصاً تلك المشاريع التي تحقق المضاعف الاقتصادي في نشاطها.
 ٥. اعفاء جميع المشاريع السياحية الخاسرة من ديونها اتجاه المؤسسات المالية والمصرفية حتى يمكن تحويلها للاستثمار او الخصخصة.
 ٦. التقليل من هيمنة القطاع العام على الخاص من خلال فك الترابط القطاعي وفسح المجال امام الاستثمار الخاص مع تقديم إعفاءات مالية وضريبية .
 ٧. دعم الاسهم والسندات السياحية في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تدخل المؤسسات المالية بشراء الأسهم والسندات لبعض المشاريع السياحية .
 ٨. توجيه بعض بنود الموازنة السنوية باتجاه المشاريع الخدمية من خلال جعل البعض منها يحمل الصفة الخدمية والسياحية وكما هو معمول به بأغلب البلدان السياحية.

قائمة المصادر العربية :

١. أبو الفتوح، د. احمد نظرية النقود والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٢. ماهر، د. احمد، دليل المدير في الخصخصة، مركز التنمية الإدارية، مصر، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٣. الاغا، إبراهيم عباس جاسم، الابعاد الاقتصادية للنشاط السياحي في العراق، الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير، ٢٠٠١.
٤. اكرم حداد ومشهور هذلول النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن عمان، ط١، ٢٠٠٥ .
٥. بن علي، د. بلعزوز، محتضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، ٢٠٠٦ .
٦. عباس، د. جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الجزائر، دار الخلدونية للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٧ .
٧. عبدالحميد، د. خالد، دور السياحة في الاقتصاد العراقي ، الجامعة ، الإدارة والاقتصاد ، ١٩٨٥ .
٨. صبحي، د. أسامة، جغرافية السياحة ما بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٢.
٩. لطرش، الطاهر، تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥، ط٥ .
١٠. عبدالله، د. جعفر، الاطار القانوني للخصخصة، مجلة الثوابت، ١٩٩٨ .
١١. الانصاري، د. رؤوف محمد السياحة في العراق، دار الطبع اتحاد الناشرين العراقيين، ط٢، ٢٠١٣ .
١٢. عفيفي، د. سامي، الدولة في الخصخصة، القاهرة، مجلة العربي، ٢٠٠١ .
١٣. شمعون، د. شمعون، البورصة الجزائرية، دار الاطلس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ .
١٥. قدي د. عبد المجيد المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤.
١٦. السمالوطي، د. نبيل، علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، ١٩٨١ .

١٧. عربيات، د. ياسر المفاهيم الإدارية الحديثة، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ٢٠٠٨ .
١٨. أبو جحا، د. سليمان، وآخرون، الخصخصة واثارها الاجتماعية على انسان الخليج، دبي، ١٩٩٦ .
٢٠. طارق محمد وآخرون، اساسيات علم الاقتصاد، الجزائر، دار الثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ .
٢١. عبدالله، د. عقيل جاسم، النقود والمصارف، ليبيا، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٤ ، .
٢٢. الحسيني، د. عرفات تقي، التمويل الدولي، ط٢ ، دار مجد للنشر ، ٢٠٠٢ .
٢٣. العزاوي، د. مجيد حميد، مستقبل السياحة الوافدة الى العراق وأثرها على الموارد الاقتصادية، ٢٠٠٧ .
٢٤. فريهود، د. محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، سوريا، منشورات جامعة حلب، ١٩٩٠١٧٨ .
٢٥. كنعان. د. علي، اقتصاديات المال والسياسة المالية والنقود، ط١ ، سوريا ، دمشق ، منشورات دار الحسين ، ١٩٩٧ .
٢٦. لحر، د. خديجة، رسالة ماجستير، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥ .
٢٧. شيحة، د. مصطفى رشيد، النقود والمصارف والائتمان، مصر، الاسكندرية، دار الجامعة الجديد للنشر، ١٩٩٩ .
٢٨. المهاني، د. محمد خالد، وآخرون، المالية العامة والتشريعات الضريبية، سوريا، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠ .
٢٩. سعد الدين، د. نزار، وآخرون، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، الأردن، عمان، ط١، ٢٠٠٦ .
٣٠. الشحات، د. رياض محمد، وآخرون، الإدارة المالية، مصر، القاهرة، المكتبة العصرية، ٢٠٠١ .
٣١. جاسم، د. هاشم رمزي، دراسة في الدور الاقتصادي للنشاط السياحي، العراق، بغداد، المؤتمر العالمي الأول لشؤون السياحة والاثار، هيئة السياحة، ٢٠٠٥ .
٣٢. الهاشم، نضال شكر، تحليل مسببات التضخم في الدول النامية، الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢ .
٣٣. الوادي، د. محمد حسين، وآخرون، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الأردن عمان، ٢٠٠٦ .
٣٤. رحيب، د. وسام، حساب متوسط دخل الفرد والاسرة، العراق، جامعة الكوفة، ٢٠٠١ .
٣٥. الشراوي، د. فتحي محمد، وآخرون، الاتجاهات الحديثة في السياحة، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨، ص ٦١ .
٣٦. أحلام، د. خان، وآخرون، السياحة البيئية واثارها في التنمية في المناطق الريفية، مجلة جوان للأبحاث الاقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠١٢، ص ٢٣٢ .
٣٧. السعيد، د. عصام حسن ، التسويق والترويج السياحي والفندقي ط١ ، دار الزاوية ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٣ .

قائمة المصادر الإنكليزية

- 1.Economic development, business, dictionary, retrieved economic development, Cambridge ,2017.
- 2.Economic development, (us) department, retrieved, edited economic drey, enhirschiy6m, mahageral,2017.
- 3.Hln myiht , and anne,kruger, economic development ,2011.
- 4.Latife ghalayni mohaie et bahques , der elmaml el olubhani , beyrou ,lebhan,2006.
- 5.Nafziger, wayhe, economic development , Cambridge ,university press ,newyork,2006.
- 6.Sause, gor3e, banking and economic activity, D, heaith and (3) company , newyork , 1960.
- 7.Smriti chand, national income : detention , concepts and methods of measuring national income 1985